الفكر السياسي وتحديات التحول الرقمي في العراق: استراتيجيات لبناء اقتصاد مستدام

م.م . طيبة جاسب حزام
الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية
Flowlaw9@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث:

تعد التحولات الرقمية من العوامل الأساسية التي قد تساهم في تحقيق الاستدامة الاقتصادية في العديد من الدول، بما في ذلك العراق. إلا أن الفكر السياسي في العراق يواجه تحديات متعددة قد تؤثر على تبني هذه التحولات بشكل فعال. ومن أهم هذه التحديات البنية التحتية التكنولوجية الضعيفة، حيث يعاني العراق من نقص في شبكات الإنترنت وخدمات الاتصال التي تشكل الأساس للاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، يواجه العراق الانقسامات السياسية التي تؤثر على اتخاذ قرارات إستراتيجية موحدة لتنمية القطاع الرقمي.

لذا، يعد الفكر السياسي في العراق عنصرًا حاسمًا في تجاوز هذه العقبات. على سبيل المثال، من خلال وضع استراتيجيات وطنية واضحة لدمج التكنولوجيا في جميع قطاعات الاقتصاد، مع التركيز على إصلاح النظام التشريعي ليتماشى مع المتطلبات الرقمية الحديثة. يجب أن تتبنى الحكومة العراقية سياسات تشجع على الاستثمار في التعليم الرقمي وتدريب القوى العاملة، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة وتعزيز الشمول المالي.وعلاوة على ذلك، من الضروري خلق بيئة تشريعية آمنة تحفز الشركات على الاستثمار في الابتكار الرقمي.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة العراقية العمل على تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والجهات الدولية لتحقيق بيئة رقمية متكاملة. من خلال تشجيع المشاريع الناشئة في مجال التكنولوجيا، يمكن للعراق خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. من خلال هذه السياسات، يمكن أن يسهم الفكر السياسي في دفع عجلة التحول الرقمي وتوجيهها نحو تحقيق اقتصاد مستدام يتسم بالمرونة والتنافسية في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية : التحول الرقمي , الفكر السياسي, الاستدامة الاقتصادية, البنية التحتية التكنولوجية , الاقتصاد المستدام.

Political thought and the challenges of digital transformation in Iraq: strategies for building a sustainable economy

Assist. Lectu. Tebaa Gasp hazam
Al-Mustansiriyah University / College of Political Sciences

Abstract:

Digital transformation is one of the key factors that can contribute to achieving economic sustainability in many countries, including Iraq. However, political thought in Iraq faces multiple challenges that could hinder the effective adoption of these transformations. Among the most significant challenges is the weak technological infrastructure, as Iraq suffers from a lack of internet networks and communication services that form the foundation of the digital economy. Additionally, Iraq faces political divisions that affect the formulation of unified strategic decisions for the development of the digital sector.

Therefore, political thought in Iraq is crucial for overcoming these obstacles. For example, through the formulation of clear national strategies to integrate technology across all sectors of the economy, with a focus on reforming the legislative system to align with modern digital requirements. The Iraqi government should adopt policies that encourage investment in digital education and workforce training, which can help reduce unemployment rates and enhance financial inclusion. Moreover, it is essential to create a safe legislative environment that encourages companies to invest in digital innovation.

Furthermore, the Iraqi government must work on enhancing cooperation with the private sector and international organizations to achieve an integrated digital environment. By encouraging startups in the technology field, Iraq can create new job opportunities and stimulate sustainable economic growth. Through these policies, political thought can drive the digital transformation and guide it towards achieving a sustainable economy that is flexible and competitive in the face of global economic challenges.

Keywords: Digital Transformation, Political Thought, Economic Sustainability, Technological Infrastructure, Sustainable Economy.

الأهمية : تأتي أهمية هذا البحث في تسلط الضوء على كيفية استفادة العراق من التحول الرقمي في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة. كما أنها تبرز التحديات السياسية والاقتصادية التي قد تعوق هذا التحول، وتقدم حلولًا استراتيجية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال الرقمية وتشجيع الابتكار في مختلف القطاعات. في ظل الانفتاح العالمي على الاقتصاد الرقمي، تُعد هذه الدراسة ضرورية لتوجيه السياسات العراقية نحو الاستفادة القصوى من التكنولوجيا الحديثة في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

الإشكالية: إشكالية تكمن البحث في السؤال التالي: كيف يمكن للفكر السياسي العراقي أن يساهم في التغلب على تحديات التحول الرقمي، وما هي الاستراتيجيات الممكنة لبناء اقتصاد مستدام في ظل هذه التحديات؟ ترتبط هذه الإشكالية بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي تحد من قدرة العراق على الاستفادة من التحول الرقمي، مثل ضعف الحوكمة، وتفشي الفساد، وعدم توافق السياسات الحكومية مع احتياجات الاقتصاد الرقمي.

الفرضية: الفرضية الرئيسية التي يستند إليها هذا البحث هي: إن الفكر السياسي في العراق يمكن أن يسهم بشكل كبير في مواجهة تحديات التحول الرقمي إذا تم تطوير استراتيجيات حكومية فاعلة تدمج بين التكنولوجيا والتنمية الاقتصادية، مع التركيز على بناء البنية التحتية الرقمية وتعزيز الشفافية والمشاركة السياسية.

المنهجية : يتبع البحث منهجًا تحليليًا وأيضا تم استخدام المنهج المقارن لدراسة تجارب دول أخرى قد واجهت تحديات مشابهة في تطبيق التحول الرقمي في سياقات اقتصادية وسياسية مشابهة.

الهيكلية : لقد تم تقسيم البحث الى محورين رئيسيين فضلا عن المقدمة والخاتمة وتناولنا في المبحث الاول الفكر السياسي وأثره على تحديات التحول الرقمي في العراق, اما المحور الثاني تناولنا استراتيجيات بناء اقتصاد رقمي مستدام في العراق.

المقدمة

يشهد العالم في العصر الحالي تحولًا رقميًا سريعًا يتطلب من الدول إعادة التفكير في كيفية إدارة شؤونها الاقتصادية والسياسية. العراق، كدولة تواجه تحديات اقتصادية كبيرة من جراء صراعات مستمرة وعدم استقرار سياسي، أصبح بحاجة إلى استراتيجيات جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم. وفي هذا السياق، أصبح الفكر السياسي في العراق موجهًا نحو استراتيجيات تساهم في بناء اقتصاد مستدام باستخدام أدوات التحول الرقمي. ولكن يواجه هذا التحول العديد من التحديات التي تشمل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وتحديات سياسية، وصعوبة التوافق بين مختلف الفاعلين السياسيين. هذا البحث يناقش دور الفكر السياسي في مواجهة هذه التحديات وكيفية استغلال التحول الرقمي لبناء اقتصاد مستدام في العراق.

المحور الأول : الفكر السياسي وأثره على تحديات التحول الرقمي في العراق

العراق يشهد في الآونة الأخيرة تحولات كبيرة في مجال التحول الرقمي، إلا أن هذه العملية تواجه العديد من التحديات التي تؤثر على نجاحها.ويعد الفكر السياسي أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في تشكيل استراتيجيات التحول الرقمي في البلاد، حيث يمكن أن تؤثر السياسات الحكومية والرؤى السياسية المختلفة على مدى استعداد الدولة لاعتماد التقنيات الحديثة. الانقسامات الطائفية والسياسية التي يعاني منها العراق تعيق القدرة على اتخاذ قرارات استراتيجية موحدة تدعم التطور الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، يلعب الفكر السياسي دورًا في تحديد أولويات الحكومة ومواردها، مما يؤثر بشكل مباشر على استثمارات التحول الرقمي. لذا من المهم تحليل العلاقة بين الفكر السياسي والتحديات الرقمية لفهم المعوقات والفرص التي قد تساهم في دفع العراق نحو اقتصاد رقمي مستدام.

مطلب الأول: دور الفكر السياسي في تشكيل استراتيجيات التحول الرقمي في العراق

الفكر السياسي يعد من العوامل المؤثرة بشكل كبير على السياسات العامة، ولاسيما في البلدان التي تمر بتحديات اقتصادية واجتماعية معقدة مثل العراق. أن التحول الرقمي ليس مجرد مسألة تقنية، بل هو عملية شاملة تتطلب استراتيجيات طويلة المدى مبنية على رؤية سياسية واضحة تتماشى مع احتياجات المجتمع والاقتصاد المحلي. الفكر السياسي في العراق، يلعب دورًا حاسمًا في تشكيل استراتيجيات التحول الرقمي، كما يتأثر أيضًا بالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدد شكل هذه الاستراتيجيات.

1. تأثير السياسات الحكومية على التحول الرقمي

أن الفكر السياسي في العراق، بعد عام 2003، تأثر إلى حد كبير بالصراع السياسي الداخلي والانقسامات العرقية والطائفية ، مما أدى إلى غياب استراتيجيات موحدة تجاه التحول الرقمي, السياسة الحكومية غالبًا ما تكون عرضة للتقلبات السياسية التي تخلق بيئة غير مستقرة لاحتضان الابتكار التكنولوجي[1] , فالحكومات المتعاقبة في العراق كانت تركز في المقام الأول على

[1] مركز هردو لدعم التعبير الرقمي , الديمقراطية الرقمية , التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة , القاهرة , 2017 م , ص 8.

القضـايا الاقتصـادية والأمنية العاجلة، مما أدى إلى تأجيل أو تقليص الاهتمام بتطوير السـياسـات الرقمية الشاملة[1].

ومن جهة أخرى، أدت المحاصـصـة السياسية بين مختلف الطوائف والكتل السياسية إلى توزيع المناصـب والمسـؤوليات على أسـس طائفية أو حزبية ، مما عرقل التنسـيق بين المؤسـسـات الحكومية المختلفة لتطوير استراتيجيات التحول الرقمي. في مثل هذا السياق، أصبح من الصعب على الحكومة وضع رؤية وطنية شاملة تحفز التحول الرقمي في مختلف القطاعات مثل الصحة، التعليم، التجارة، والإدارة العامة[2].

2. غياب الرؤية الوطنية الموحدة

تواجه العراق مشـكلة كبيرة في غياب الرؤية الوطنية الموحدة بشـأن التحول الرقمي,بينما في الدول الأخرى التي نجحت في تنفيذ التحول الرقمي نجد أن هذه العملية كانت مدعومة بسـياسـات استراتيجية واضحة من الحكومات التي تبنت هذه السياسات ضمن رؤية شاملة لمستقبل الاقتصاد الرقمي. في العراق، غالبًا ما تكون السياسات الحكومية مبنية على مصـالح سياسية ضيقة تتغير بشـكل متكرر حسـب التوازنات السـياسـية الحالية، بالتالي مما يعوق تنفيذ أي خطة طويلة الأمد لتحقيق التحول الرقمي.

وهذا الافتقار إلى الرؤية السياسية الموحدة يعكس ضـعف قدرة المؤسـسـات الحكومية على تبني وتطوير الحلول الرقمية، كما يؤدي إلى تشـتت الجهود المبذولة بين مؤسـسـات الدولة المختلفة، التي غالبًا ما تعمل بمعزل عن بعضـها البعض. وهذا يعوق الاسـتثمار في البنية التحتية الرقمية ويتسبب في تباطؤ تطور المشاريع الرقمية الوطنية[3].

3. التحديات المرتبطة بالسياسات المالية والاقتصادية

تتأثر استراتيجيات التحول الرقمي في العراق أيضًا بالسياسات الاقتصـادية والمالية التي تتبعها الحكومة. نتيجة الاعتماد الكبير على النفط كمصـدر رئيسـي للإيرادات، فإن الأزمات الاقتصـادية المتكررة سوف تؤثر بشكل كبير على قدرة الحكومة على تخصـيص موارد كافية للاستثمار في التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، فإن ضـعف البيئة الاقتصـادية الكلية، مثل ارتفاع معدلات البطالة والفقر ، يحول دون استثمار الأموال في تطوير القطاعات الرقمية[4].

وبذلك، ينعكس الفكر السياسي أيضًا في كيفية تحديد أولويات الإنفاق الحكومي وفي ظل الضغوط المالية، تُعد المشاريع الرقمية غير ذات أولوية، مما يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء العديد من المبادرات التي يمكن أن تسـاهم في دفع عجلة التحول الرقمي[5]. ومن أجل معالجة هذه القضـايا يحتاج

---

[1] عبد القادر دندن , العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية نحولات عميقة .. مسارات جديدة . مركز الكتاب الأكاديمي , 2021م ص 28.

[2] محمود محمد معايرة , الفساد الاداري وعلاجة في الشريعة _دراسة مقارنة بالقانون الاداري , ط1 , دار الثقافة للنشر , الاردن , 2011 م , ص82 .

[3] عاطف أحمد عبد العال زيدان ,الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به ,دار محمود للنشر والتوزيع , 2021 م , ص 6

[4] رابطة الجامعات الاسلامية ,التحديات الاقتصادية تحدي الوحدة والتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية ,2000م , ص 9 .

[5] محمد السيد سليم , الفكر السياسي لمحاضير محمد , جامعة القاهرة برنامج الدراسات الماليزية , القاهرة ,2006 م ,, ص73.

العراق إلى تبني سياسات مالية مرنة تشجع على الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتدعم الابتكار التكنولوجي [1].

ونتوصل في نهاية المطلب أن الفكر السياسي يلعب دورًا محوريًا في تشكيل استراتيجيات التحول الرقمي في العراق، حيث يعكس هذا الفكر تحديات سياسية كبيرة مثل الانقسامات الطائفية وضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية يساهم غياب الرؤية الوطنية الموحدة في تأخير تنفيذ خطط التحول الرقمي، بينما تعرقل السياسات الحكومية المتقلبة الاستثمارات في التكنولوجيا.و كما أن غياب التعاون الفعّال بين القطاعين العام والخاص يعوق الابتكار التكنولوجي. ولتحقيق النجاح في تحول الرقمي، يحتاج العراق إلى تبني سياسات شاملة ومستدامة تدعم الابتكار التكنولوجي، وتخلق بيئة تنظيمية تشجع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تجاوز المصالح السياسية الضيقة لصالح التنمية الوطنية.

المطلب الثاني: التحديات السياسية التي تعيق التحول الرقمي في العراق

عملية التحول الرقمي في العراق تواجه العديد من التحديات السياسية التي تُعقّد تنفيذ استراتيجيات تكنولوجية فعّالة. تلك التحديات تتداخل مع البيئة السياسية المعقدة التي يمر بها البلد، مما يجعل عملية التحول الرقمي أكثر صعوبة. ومن أبرز هذه التحديات: الانقسامات الطائفية والعرقية، التأثيرات الناتجة عن الصراعات السياسية الداخلية والخارجية، دور المحاصصة السياسية في اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى تأثير الوضع السياسي غير المستقر على الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية.

1. الانقسامات الطائفية والعرقية وتأثيرها على اتخاذ قرارات استراتيجية بشأن التحول الرقمي

يُعد الانقسام الطائفي والعرقي أحد العوامل الأساسية التي تعيق اتخاذ قرارات استراتيجية موحدة في العراق. بعد سقوط النظام السابق في عام 2003، نشأ توازن سياسي مبني على المحاصصة الطائفية بين الكتل السياسية المختلفة وهذا النظام من المحاصصة يعقد اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالتحول الرقمي ويؤدي إلى تشتت الجهود بين الأطراف السياسية. وفي ظل هذه الانقسامات، تتأثر السياسات الرقمية بمصالح كل طرف سياسي، مما يعوق وضع رؤية وطنية موحدة للتحول الرقمي. علاوة على ذلك، غالبًا ما تُؤثر التوترات العرقية والطائفية على قدرة الحكومة في تنسيق العمل بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتطوير البنية التحتية الرقمية[2].

من خلال هذا الوضع، تصبح قرارات التحول الرقمي عرضة لتدخلات سياسية وتحكمها مصالح ضيقة، مما يعيق خلق بيئة تكنولوجية مستقرة وداعمة للابتكار. وعلى سبيل المثال، المشاريع الرقمية قد تتوقف أو تتأجل بسبب الخلافات السياسية حول من سيكون المسؤول عن تنفيذها أو الحصول على التمويل اللازم لها[3].

2. تأثير الصراعات السياسية الداخلية والخارجية على استقرار بيئة التكنولوجيا

[1] عادل خليفة , اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية , ط1 , دار المنهل اللبناني , 1996م , , ص185.
[2] عبد الوهاب الكيلاني وأخرون , الموسوعة السياسية , ج2 , دار الهدى للنشر , لبنان , د.ت , ص745.
[3] ستار جبار خليل البياتي , الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وإمكانية تطبيقها في العراق ,مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ,العدد 27 , 2009م , ص275.

الصراعات السياسية الداخلية والخارجية تؤثر بشكل مباشر على استقرار بيئة التكنولوجيا في العراق. النزاعات بين القوى السياسية المحلية، وبالإضافة إلى التحديات الأمنية المرتبطة بالنزاعات المسلحة والتوترات مع بعض دول الجوار، تخلق بيئة غير مستقرة تساهم في عزوف المستثمرين عن القطاع الرقمي. أن الاستقرار السياسي يعد أحد العوامل الأساسية التي تجذب الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتطوير التكنولوجيا, وعندما يغيب هذا الاستقرار يواجه العراق صعوبة في جذب التمويل اللازم للمشاريع التكنولوجية الحديثة[1].إلى جانب ذلك، تشهد بيئة الأعمال في العراق تحديات كبيرة تتعلق بالأمن السيبراني وحماية البيانات، والتي تزداد تعقيدًا في ظل الظروف السياسية المتوترة. أن عدم الاستقرار الداخلي يشكل عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ حلول تكنولوجية مبتكرة[2]، بما في ذلك تطوير الحكومة الإلكترونية أو تعزيز التجارة الإلكترونية، نظرًا لأن هذه المشاريع تتطلب بيئة مستقرة وآمنة[3].

3. دور المحاصصة السياسية في تأخير تنفيذ مشاريع التحول الرقمي

يعتبر نظام المحاصصة السياسية في العراق من أبرز العوامل التي تساهم في تأخير تنفيذ مشاريع التحول الرقمي. ففي ظل توزيع المناصب والموارد على أساس الحزبية أو الطائفية, تُنفق الموارد الحكومية على مشاريع محكومة بالمصالح السياسية بدلًا من الاستفادة من هذه الموارد في تنفيذ مشروعات استراتيجية مستدامة. وعندما يتم اتخاذ القرارات بناءً على الولاءات الطائفية أوالحزبية ، فإن ذلك يؤدي إلى ضعف التنسيق بين الوزارات المختلفة وتضارب المصالح، مما يبطئ عملية تنفيذ المشاريع الرقمية[4].وأيضًا المحاصصة السياسية تُعرقل عملية تشجيع القطاع الخاص على المشاركة الفاعلة في مشاريع التحول الرقمي، حيث يتم تفضيل الشركات الموالية للأحزاب أو الطوائف السياسية على حساب الشركات الأكثر كفاءة. كما أن هذه السياسات تؤدي إلى توزيع غير متوازن للموارد والفرص في مشاريع التكنولوجيا، مما يحد من قدرتها على تحقيق أهداف التحول الرقمي الشامل[5].

4. التحديات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الرقمي بسبب الوضع السياسي غير المستقر

يتأثر الاستثمار في القطاع الرقمي بشكل كبير بالحالة السياسية غير المستقرة في العراق. أن معظم الاستثمارات في التكنولوجيا تتطلب بيئة اقتصادية وقانونية مستقرة، وهو ما يفتقر إليه العراق نتيجة للوضع السياسي المتقلب. الحكومات العراقية المتعاقبة تواجه صعوبة في تخصيص الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية التحتية الرقمية بسبب الأزمات الاقتصادية المستمرة وتذبذب أسعار النفط، وهو ما يضعف قدرة الحكومة على دعم المشاريع الرقمية الكبيرة.إضافة إلى ذلك، يتردد المستثمرون المحليون والدوليون في ضخ أموالهم في مشاريع التحول الرقمي بسبب المخاوف من عدم استقرار النظام السياسي والأمني في البلاد.حيث أن غياب الأمن

([1]) عادل عبد الصادق , الفضاء الالكتروني والديموقراطية بين التحولات والتحديات ,المركز العربي للابحاث الفضاء الالكتروني , 2012 م , ص 122_123.

([2]) سامي عبد الله , العلاقات العربية الامريكية نحو مستقبل مشرق ,الجامعة الاردنية للنشر ,عمان , 2001 م ,ص440.

([3]) سليمان علي الدليمي , التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي ,تالة للطباعة والنشر , 2001م , ص29 .

[4]احمد قاسم مفتن , التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق رؤى سياساتية , مؤسسة فريدريش ابريت , 2020 م , ص 17

[5]باسم الزبيدي , الفساد السياسي _اعادة النظر في المفهوم سلسلة دراسات وأبحاث , معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الانسان ,جامعة بيرزيت , 2021 م , ص416 _417.

السياسي، ووجود حالة من الافتقار إلى استقرار التشريعات القانونية المتعلقة بالتكنولوجيا وحماية حقوق الملكية الفكرية، يجعل العراق بيئة غير جاذبة للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.تتمثل التحديات السياسية التي تعيق التحول الرقمي في العراق في الانقسامات العرقية والطائفية ، الصراعات السياسية الداخلية والخارجية، المحاصصة السياسية التي تؤخر تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، وأيضا الوضع السياسي الغير مستقر الذي يحد من جذب الاستثمارات الرقمية. ومن أجل التغلب على هذه التحديات، يحتاج العراق إلى إصلاحات سياسية تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وتعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية والخاصة، وخلق بيئة ملائمة للاستثمار في التحول الرقمي[1].

المحور الثاني: استراتيجيات بناء اقتصاد رقمي مستدام في العراق

يعتبر بناء اقتصاد رقمي مستدام في العراق من أولويات التنمية في العصر الحالي، خاصة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد. ويتطلب هذا التحول الرقمي استراتيجيات شاملة تعزز البيئة الاقتصادية والتشريعية ، وتدعم الابتكار التكنولوجي في مختلف القطاعات. إضافة إلى ذلك، تكتسب تنمية رأس المال البشري أهمية كبيرة، حيث يتعين على العراق تحديث أنظمته التعليمية والتدريبية لتأهيل القوى العاملة الرقمية. وتتطلب هذه العملية تعاونًا وثيقًا بين القطاعين العام والخاص، فضلاً عن إصلاحات تشريعية تعزز بيئة الأعمال الرقمية. في هذا المحور، سيتم استكشاف كيفية وضع استراتيجيات فعّالة لبناء اقتصاد رقمي مستدام يعزز التنمية الاقتصادية ويواكب التحولات العالمية.

المطلب الأول: تعزيز البيئة التشريعية والاقتصادية لدعم التحول الرقمي في العراق

أن بناء اقتصاد رقمي مستدام في العراق, يتطلب إصلاحات جذرية في البيئة التشريعية والاقتصادية، وذلك من أجل تحفيز الابتكار الرقمي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. بدون بيئة تشريعية محورية، تبقى مشاريع التحول الرقمي عرضة للتأخير والعوائق وهو ما يعوق التقدم التكنولوجي في العراق. لذا، تتطلب استراتيجيات التحول الرقمي في العراق إصلاحات تشريعية عاجلة، وتوفير حوافز اقتصادية من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية، وهو ما يتطلب التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، فضلاً عن تفاعل القطاع الخاص في هذا المجال.

1. أهمية التشريعات الرقمية في دعم التحول الرقمي

أن أهم الخطوات التي يجب أن يتخذها العراق لتحقيق التحول الرقمي هي وضع تشريعات تواكب التطورات التكنولوجية العالمية[2]. ويتعين على الحكومة العراقية تطوير قوانين واضحة وفعّالة تتعلق بالحفاظ على البيانات، وحماية الخصوصية، وتعزيز الأمان السيبراني. ذلك لأن توافر تشريعات شاملة ومحدثة يمكن أن يسهم في تحفيز الاستثمارات الرقميةويجعل البيئة القانونية أكثر جاذبية للشركات المحلية والعالمية.

وفي هذا السياق، يجب أن يتم إقرار قوانين تحفز استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، والتجارة الإلكترونية. ويمكن تشجيع الابتكار الرقمي

[1] عبود كاظم الفتلي , الفساد الاداري والمالي وأثارة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة (رسالة ماجستير منشورة) ,جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد,العراق , 2009م , ص101 .
[2] عاطف زيدان , الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به , دار محمود للنشر والتوزيع . 2022 م , ص5 .

من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيل الحصول على تراخيص للمشروعات الرقمية، فضلاً عن تحديث أنظمة الملكية الفكرية لمواكبة احتياجات العصر الرقمي[1].

2. تحسين بيئة الأعمال الرقمية

تعتبر بيئة الأعمال الرقمية أحد العناصر الأساسية لتحقيق التحول الرقمي في العراق، إذ يتعين توافر بيئة تشريعية مرنة تشجع على دخول الشركات الرقمية إلى السوق المحلي. ومن أجل دعم هذا القطاع يجب أن تقوم الحكومة بتيسير الإجراءات الإدارية لتأسيس الشركات الرقمية وتقديم تسهيلات للحصول على التمويل من خلال المؤسسات المالية والبنوك.

وكما أن العراق بحاجة إلى تحديث نظام الضرائب بما يتماشى مع خصوصيات الاقتصاد الرقمي. ففرض ضرائب مرتفعة أو قوانين قديمة قد يكون عائقًا أمام نمو الشركات الرقمية الناشئة، بينما من خلال التخفيف من الأعباء الضريبية وتقديم مزايا تشجيعية يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاع التكنولوجي[2].

3. تحسين البنية التحتية الرقمية

يعد تحسين البنية التحتية الرقمية من الركائز الأساسية لبناء اقتصاد رقمي قوي. فمن أجل ضمان فاعلية التحول الرقمي في العراق، يتطلب الأمر تطوير شبكات الإنترنت وتوسيع نطاق التغطية في مختلف أنحاء البلاد، بما في ذلك المناطق الريفية والنائية. وفي هذا السياق، يشكل تطوير شبكات الاتصال الحديثة وخدمات الإنترنت فائق السرعة أحد المكونات الأساسية للمساهمة في تسريع التحول الرقمي[3].

إضافة الى ذلك يجب تعزيز قدرة مراكز البيانات الوطنية وتطوير تقنيات الحوسبة السحابية لتسهيل تنفيذ مشاريع التحول الرقمي عبر القطاعات المختلفة، مثل التعليم والقطاع المالي والصحة. يجب أن يكون هناك تركيز على استدامة الطاقة المستخدمة في هذه البنية التحتية لضمان استمرارها على المدى الطويل[4].

4. توفير حوافز اقتصادية للاستثمار في القطاع الرقمي

لا يمكن تحقيق التحول الرقمي بشكل فعّال بدون استثمارات كافية في قطاع التكنولوجيا. من خلال توفير حوافز اقتصادية، مثل تسهيل الإجراءات المصرفية لتقديم قروض ميسرة للمشاريع الرقمية الناشئة، وتمويل مشاريع الابتكار الرقمي، يمكن للحكومة العراقية خلق بيئة استثمارية جاذبة. إضافة إلى ذلك، يتعين وضع سياسات تشجع على الاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) في القطاع التكنولوجي، مع تقديم الدعم الفني والتدريب اللازم لتعزيز قدرات هذه الشركات على المنافسة في السوق الرقمية[5].

---

[1] منال البلقاسي, تأمين التهديدات السيبرانية تحت المجهر الرقمي , ط 1 , العبيكان للنشر , الرياض , 2024م ص 265.

[2] حسن السيد محمد ذكي , الاقتصاد الرقمي : مزاياه , تحدياته , تطبيقاته , مجلة روح القوانين , المجلد 31 , العدد 85 , جامعة طنطا, مصر , 2019 م , ص ص 13_15.

[3] أسامة عبد السلام السيد , الاقتصاد الرقمي, ط 1 , دار غيداء للتوزيع والنشر , عمان , 2018 م , ص17.

[4] المصدر نفسه.

[5] إبراهيم سعد الدين , السياسات الإدارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي الاجتماعي , دار المعارف للنشر , 2006م , ص 306 .

5. التوعية والتحفيز الاقتصادي

علاوة على ذلك، يجب أن تشـــمل اســـتراتيجيات التحول الرقمي في العراق تعزيز التوعية بين المواطنين والشركات حول أهمية الاقتصـاد الرقمي. فالتسـويق للمشـروعات الرقمية على نطاق واســع يمكن أن يســاهم في تغيير عقلية المســتثمرين، بما في ذلك دعم المشــروعات الصــغيرة والمتوســطة للانتقال إلى بيئة رقمية. كما أن تحفيز ثقافة ريادة الأعمال الرقمية داخل العراق، وتقديم التدريب على التقنيات الحديثة، مما يعزز من قدرة السوق على استيعاب التطور الرقمي[1]. إن تطوير البيئة التشـريعية والاقتصـادية في العراق يعد خطوة أسـاسـية نحو بناء اقتصـاد رقمي مستدام. من خلال إقرار تشريعات ملائمة، تحسين بيئة الأعمال الرقمية، تقديم حوافز اقتصادية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، يمكن للعراق أن يمهد الطريق لخلق بيئة جاذبة للاسـتثمار الرقمي. وكما أن هذه الاسـتراتيجيات تسـاعد في تحفيز الابتكار الرقمي وتوفير فرص العمل الجديدة، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل[2].

المطلب الثاني: تطوير رأس المال البشري وتعليم المهارات الرقمية في العراق

رأس المال البشــري يعد أحد الركائز الأســاســية لنجاح التحول الرقمي في أي دولة، إذ لا يمكن تحقيق الاقتصاد الرقمي المستدام دون تأهيل وتدريب القوى العاملة على استخدام التقنيات الحديثة وتبني الابتكارات التكنولوجية. في حالة العراق يعاني قطاع التعليم والتدريب العديد من من التحديات التي تحول دون تأهيل الكوادر البشرية بشكل مناسب لتلبية احتياجات السوق الرقمي. كما إن تطوير رأس المال البشري في العراق يتطلب إصلاحات شاملة في النظام التعليمي وتقديم برامج تدريبية تركز على المهارات الرقمية، إلى جانب تحفيز الشــباب العراقي لدخول مجالات التكنولوجيا والابتكار.

1. تعزيز التعليم الرقمي في المراحل التعليمية المختلفة

يجب أن يبدأ تطوير رأس المال البشـري من المراحل التعليمية الأولى.إذ يعد دمج التكنولوجيا في المناهج الدراسـية في المدارس والجامعات من أولويات اسـتراتيجيات التحول الرقمي. من خلال إدخال أدوات تكنولوجية في الفصول الدراسية وتدريب المعلمين على استخدام هذه الأدوات بشكل فعال، ويمكن أن تتطور قدرات الطلاب على استخدام تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والبرمجة، وإنترنت الأشــياء في وقت مبكر[3]. كما أن هناك حاجة ملحة لتطوير المناهج الدراســية في الجامعات العراقية لتشــمل تخصــصــات علمية وتقنية حديثة مثل علوم البيانات، والذكاء الاصـطناعي، الأمن السـيبراني، وهو ما يتطلب تحديث مسـتمر للمحتوى التعليمي ليتماشـى مع التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا[4].

2. برامج تدريبية موجهة لسـد الفجوة الرقمية : ومن أبرز التحديات التي تواجه العراق في مجال التحول الرقمي هي الفجوة الرقمية بين مختلف فئات المجتمع، ســواء بين الأفراد أو بين الأجيال

[1] محمد عادل عسكر , القانون الدولي البيئي _تغيير المناخ التحديات والمواجهة دراسة تأصيلية مقارنة لأحكام الامم المتحدة الاطارية وبرتكول كيوتو ,دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية و ص 77.

[2] وليد رشاد زكي ,السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار ,مجلة بقلم خبير يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ' رئاسة مجلس الوزراء , 2021 م , ص 6 .

[3] المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج , الكفايات الرقمية للمعلمين ,العدد 6 , المجلد الخامس , الكويت 2022 م , ص31.

[4] عادل عبد الصادق , الرقمنة والمرونة السيبرانية , ط 1 , المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني , القاهرة , 2021م ص 8 .

الذين يعيشون في المناطق الريفية و الحضرية. لتجاوز هذه الفجوة، يجب إنشاء برامج تدريبية موجهة لتعليم المهارات الرقمية الأساسية والمتقدمة، والتي يمكن أن تشمل مهارات الحوسبة السحابية، تحليل البيانات، البرمجة، وتطبيقات الأعمال الرقمية. هذه البرامج يمكن أن يتم تنفيذها بالتعاون مع الجامعات، معاهد التدريب، والشركات الخاصة التي تملك الخبرات اللازمة[1].

ويجب أن تركز هذه البرامج على تعليم الأفراد كيفية استخدام الإنترنت والتفاعل مع التطبيقات الرقمية بشكل يومي، لضمان وصول المهارات الرقمية إلى أكبر عدد من الناس.وكما ينبغي تقديم هذه البرامج في شكل دورات قصيرة، ورش عمل، ودورات تعليمية عبر الإنترنت (MOOCs)، بحيث يمكن للعديد من الأشخاص الوصول إليها بسهولة سواء كانوا طلابًا أو مهنيين يرغبون في تحديث مهاراتهم[2].

3. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يعد التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في مجال التعليم والتدريب على المهارات الرقمية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق التحول الرقمي المستدام. حيث يمكن للحكومة أن تلعب دورًا محوريًا في وضع السياسات اللازمة لدعم التعليم الرقمي، لكن القطاع الخاص يمتلك الخبرات والموارد التي يمكن أن تساهم في تحسين جودة التعليم والتدريب. على سبيل المثال، يمكن لشركات التكنولوجيا الكبرى أن تشارك في توفير التدريب المتخصص في مجالات معينة، مثل البرمجة أو تحليل البيانات، وذلك من خلال شراكات مع الجامعات أو المعاهد التعليمية[3].

ويعتبر إنشاء مراكز تدريب على المهارات الرقمية بالتعاون مع الشركات التكنولوجية الكبرى أحد الحلول الفعالة التي يمكن من خلالها تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة لدخول سوق العمل الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تشجع على تنظيم معارض أو فعاليات تقنية لتسليط الضوء على أهمية المهارات الرقمية وتعزيز التعاون بين الشركات الناشئة والمؤسسات التعليمية[4].

4. تحفيز الشباب على ريادة الأعمال الرقمية

أن من أهم أوجه تطوير رأس المال البشري في العراق هو تشجيع الشباب على دخول مجال ريادة الأعمال الرقمية. يعد قطاع ريادة الأعمال أحد محركات الابتكار الاقتصادي، ويحتاج إلى الدعم من خلال التدريب والتعليم المهني في المجالات الرقمية. من خلال دعم الشركات الناشئة الرقمية والمشاريع المتوسطة والصغيرة ، يمكن خلق فرص عمل جديدة وتحفيز الإبداع في المجتمع[5].يجب أن تتضمن استراتيجيات التحول الرقمي في العراق أيضًا تقديم حوافز للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، مثل تسهيل الوصول إلى التمويل، تبسيط الإجراءات الإدارية لتأسيس هذه الشركات, وكذلك توفير التدريب على استراتيجيات النمو الرقمي،ويمكن لهذه

[1] مصطفى يوسف كامل ,الادارة الالكترونية , دار سلان للنشر , 2012م , ص83 .
[2] الصادق رابح , فضاءات رقمية , ط1 , دار النهضة العربية للنشر , لبنان , 2014م , ص 68.
[3] عادل محمود الرشيد ,ادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص,ط 2 ,المنظمة العربية للتنمية الادارية , القاهرة , 2007 م ,ص 6.
[4] رامي عبود , المحتوى الرقمي العربي على الانترنيت , ط 1 , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2013 م ,ص159 .
[5] عيسى بن ناصر ,حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,مجلة العلوم الانسانية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة قسنطينة , الجزائر , 2010 م ,ص85 .

الشركات أن تساهم بشكل كبير في توفير حلول تكنولوجية مبتكرة لسد احتياجات السوق المحلية، كما أنها تخلق بيئة تنافسية تعزز من القدرة على الابتكار[1].

5. أهمية التعاون الدولي في تطوير المهارات الرقمية

نظرًا للفرص المتزايدة في مجال التكنولوجيا على مستوى العالم، يمكن للعراق الاستفادة من التجارب الدولية في تطوير المهارات الرقمية,التعاون مع المنظمات الدولية والشركات العالمية التي تتخصص في التكنولوجيا يمكن أن يساهم في نقل المعرفة والتقنيات المتقدمة إلى العراق[2]. كما يمكن للجامعات العراقية أن تتعاون مع جامعات عالمية لتنفيذ برامج تعليمية مشتركة، وتبادل الخبرات وكذلك المشاركة في مشاريع بحثية وتدريبية تركز على التكنولوجيا الحديثة.وفي نهاية المطلب نتوصل الى أن تطوير رأس المال البشري في العراق من خلال تعليم المهارات الرقمية يعد أحد العوامل الأساسية لتحقيق التحول الرقمي الناجح وبناء اقتصاد رقمي مستدام. إن تعزيز التعليم الرقمي، توفير برامج تدريبية متخصصة، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، هي استراتيجيات مهمة لتمكين الأفراد من استخدام التقنيات الحديثة. إضافة إلى ذلك، تحفيز الشباب على ريادة الأعمال الرقمية وفتح آفاق التعاون الدولي في هذا المجال يمكن أن يساهم في تحقيق نقلة نوعية في مسار الاقتصاد العراقي .

الخاتمة والاستنتاجات

الخاتمة :

وفي الختام، يظهر أن الفكر السياسي في العراق بحاجة إلى التكيف مع التغيرات التي يفرضها العصر الرقمي. مع أن التحول الرقمي يمثل فرصة لبناء اقتصاد مستدام، إلا أن التحديات الاقتصادية والسياسية تظل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق هذا الهدف. تتطلب معالجة هذه التحديات استراتيجيات متكاملة تعزز الحوكمة الإلكترونية، وتشجع على الابتكار، وتدعم البنية التحتية الرقمية. لذلك يعد تعزيز التعاون بين الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني أمرًا أساسيًا لتحقيق تحول رقمي ناجح يمكن أن يسهم في بناء اقتصاد مستدام في العراق.

الاستنتاجات:

1. التحديات السياسية: الاستقرار السياسي الضعيف يؤثر على تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي في العراق.

2. البنية التحتية التكنولوجية: ضعف البنية التحتية الرقمية يعوق استفادة العراق من التحول الرقمي.

3. الفساد: الفساد الحكومي يعطل مشاريع التحول الرقمي ويزيد من تكاليفها.

4. ضعف المشاركة الاجتماعية: قلة المشاركة المجتمعية في التحول الرقمي تؤثر على استفادة كافة فئات المجتمع.

[1] عبد الرحمن مازي بن عبد العزيز , دور حاضنات الاعمال في دعم المنشأت الصغيرة ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وقائع ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها , الرياض , 2002 م , ص19 .

[2] عادل عبد الصادق , الرقمنة والمرونة السيبرانية , المصدر السابق نفسه ,ص7 .

5. فرص التحول الرقمي: رغم التحديات، يملك العراق إمكانيات كبيرة لتحقيق اقتصـاد مسـتدام من خلال التحول الرقمي.

التوصيات :

1. تعزيز الحوكمة الرقمية: تحسين الشفافية والحوكمة في تنفيذ المشاريع الرقمية.

2. استثمار في البنية التحتية الرقمية: تطوير شبكات الإنترنت والخدمات الرقمية لتوسيع الوصول.

3. وضع سياسات تشريعية لتكنولوجيا المعلومات: إنشاء قوانين لتنظيم التجارة الإلكترونية وحماية البيانات.

4. تشجيع الابتكار الرقمي والتدريب: دعم الابتكار والتدريب على المهارات الرقمية.

5. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: تشجيع التعاون لتنفيذ مشاريع رقمية تدعم الاقتصاد.

المصادر

1- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي , الديمقراطية الرقمية , التكنولوجيا وظاهرة رقمنة السياسة , القاهرة , 2017 م .
2- عبد القادر دندن , العلاقات الدولية في عصر التكنولوجيا الرقمية نحولات عميقة .. مسارات جديدة . مركز الكتاب الأكاديمي , 2021م .
3- محمود محمد معايرة , الفساد الاداري وعلاجة في الشريعة _دراسة مقارنة بالقانون الاداري , ط1 , دار الثقافة للنشر , الاردن , 2011 م.
4- عاطف أحمد عبد العال زيدان, الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به, دار محمود للنشر والتوزيع , 2021 م .
5- رابطة الجامعات الاسلامية, التحديات الاقتصادية تحدي الوحدة والتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية, 2000م.
6- محمد السيد سليم , الفكر السياسي لمحاضير محمد , جامعة القاهرة برنامج الدراسات الماليزية , القاهرة, 2006 م .
7- عادل خليفة , اقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية , ط1 , دار المنهل اللبناني , 1996م
8- عبد الوهاب الكيلاني وأخرون , الموسوعة السياسية , ج2 , دار الهدى للنشر , لبنان , د.ت
9- ستار جبار خليل البياتي , الاهمية الاقتصادية للتجارة الالكترونية وإمكانية تطبيقها في العراق ,مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد 27 , 2009م .
10- عادل عبد الصادق , الفضاء الالكتروني والديموقراطية بين التحولات والتحديات, المركز العربي للابحاث الفضاء الالكتروني , 2012 م .
11- سامي عبد الله , العلاقات العربية الامريكية نحو مستقبل مشرق, الجامعة الاردنية للنشر ,عمان , 2001 م
12- سليمان علي الدليمي , التغيير الاجتماعي والتحديث في المجتمع العربي الليبي, تالة للطباعة والنشر , 2001م .
13- احمد قاسم مفتن , التحديات الاجتماعية للواقع المعاش في العراق رؤى سياساتية , مؤسسة فريدريش ابريت , 2020 م .

14- باسم الزبيدي , الفساد السياسي _اعادة النظر في المفهوم سلسلة دراسات وأبحاث , معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الانسان ,جامعة بيرزيت , 2021 م .
15- عبود كاظم الفتلي , الفساد الاداري والمالي وأثارة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة (رسالة ماجستير منشورة) ,جامعة كربلاء كلية الادارة والاقتصاد,العراق , 2009م .
16- عاطف زيدان , الاقتصاد الرقمي بين بالواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به , دار محمود للنشر والتوزيع . 2022 م .
17- منال البلقاسي ,تأمين التهديدات السيبرانية تحت المجهر الرقمي , ط 1 , العبيكان للنشر , الرياض , 2024م .
18- حسن السيد محمد ذكي , الاقتصاد الرقمي : مزاياه , تحدياته , تطبيقاته , مجلة روح القوانين , المجلد 31 , العدد 85 , جامعة طنطا ,مصر , 2019 م .
19- أسامة عبد السلام السيد , الاقتصاد الرقمي ,ط 1 , دار غيداء للتوزيع والنشر , عمان , 2018 م .
20- إبراهيم سعد الدين , السياسات الإدارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي الاجتماعي , دار المعارف للنشر , 2006م .
21- محمد عادل عسكر , القانون الدولي البيئي _تغيير المناخ التحديات والمواجهة دراسة تأصيلية مقارنة لأحكام الامم المتحدة الاطارية وبرتكول كيوتو ,دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية .
22- وليد رشاد زكي ,السياسات الرقمية وترشيد صناعة القرار ,مجلة بقلم خبير يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ' رئاسة مجلس الوزراء , 2021 م .
23- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج , الكفايات الرقمية للمعلمين ,العدد 6 , المجلد الخامس , الكويت 2022 م .
24- عادل عبد الصادق , الرقمنة والمرونة السيبرانية , ط 1 , المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني , القاهرة , 2021م .
25- مصطفى يوسف كامل ,الادارة الالكترونية , دار سلان للنشر , 2012م .
26- الصادق رابح , فضاءات رقمية , ط1 , دار النهضة العربية للنشر , لبنان , 2014م .
27- عادل محمود الرشيد ,ادرة الشراكة بين القطاعين العام والخاص,ط 2 ,المنظمة العربية للتنمية الادارية , القاهرة ,2007 م.
28- رامي عبود , المحتوى الرقمي العربي على الانترنيت , ط 1 , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2013 م .
29- عيسى بن ناصر ,حاضنات الاعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,مجلة العلوم الانسانية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة قسنطينة , الجزائر , 2010.
30- عبد الرحمن مازي بن عبد العزيز , دور حاضنات الاعمال في دعم المنشأت الصغيرة ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات وقائع ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها , الرياض , 2002 م .